الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية
« حالة مصر »

د . عشرى محمد على
مدرس بالمعهد العالي للدارسات النوعية - الجيزة

مقدمة

إزداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، وتمثل ذلك فى التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وكان وراء هذا الاهتمام الإدراك بأن تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة يتطلب فتح جميع قنوات المشاركة الاقتصادية وتمكين أصحاب الموارد والدخول المنخفضة من التمتع بما توفره الخدمات المالية والمصرفية من فرص للتمويل والاستثمار والتشغيل ، ولهذا أصبح مؤشر الشمول المالى من المؤشرات المهمة لقياس التنمية الشاملة فى مختلف بلدان العالم .

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية فى أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية ؛من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة . كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP -ومؤسسة التمويل الدولية - IFC برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

مشكلة الدراسة

أسند قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزى المصرى وضع وتنفيذ السياسة النقدية ، على أن يكون استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسى لهذه السياسة متقدماً على غيره من الأهداف ، وفى ضوء ذلك يلتزم البنك المركزى المصرى فى المدى المتوسط بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم تساهم فى بناء الثقة والمحافظة على معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو الاقتصادي ، ومن هنا نجد أن السياسة النقدية تهتم بضبط معدلات التضخم بجانب بعض الاهتمام بتقلبات الناتج ، وخاصة أثناء الاضطرابات الاقتصادية والتي يبتعد فيها معدل التضخم عن المعدل المستهدف ، ويبتعد الناتج الحالي عن مستواه المحتمل بسبب صدمات الطلب والتى تحرك الناتج والتضخم فى نفس الاتجاه ، أو بسبب صدمات العرض التى تحرك الناتج والتضخم فى اتجاهات متعاكسة ، وهنا تواجه السلطات النقدية اختياراً بين إبقاء التضخم قريباً من هدفه أو إبقاء الناتج قريباً من الإمكانات .

وتتأثر درجة التباين فى هذه الاختيارات بمدى اتساع الشمول المالي ، فكلما انخفض مستوى الشمول المالي فى بلد ما كلما زاد الوزن النسبي الذي ينبغي أن يضعه صُناع السياسات على استقرار فجوة الناتج بالنسبة لاستقرار التضخم ، وكلما كانت نسبة المشمولين كبيرة كلما ركزت السياسة النقدية على الاستقرار فى معدلات التضخم على حساب تقلبات الناتج .

وفى هذا الإطار تعرض الاقتصاد المصرى فى الفترة من 2005 الى 2018 للعديد من صدمات العرض ، والتى واجهت السلطات النقدية فيها درجة من التباين فى الاختيار بين إبقاء التضخم قريباً من هدفه ، أو إبقاء الانتاج قريباً من الإمكانات فى ظل تحسن فى مؤشرات الشمول المالى نسبياً . بعد تبنى الدولة لمفهوم الشمول المالى ، والعمل على اتساعه ليضم قطاع كبير من العناصر الاقتصادية والأنشطة غير الرسمية وغير المسجلة ، والتى قدرتها بعض الدراسات بـ 40% من الناتج المحلى ، وهو ما يساعد على دمج هذه الأنشطة فى القطاع الرسمى الأمر الذى يحسن من فاعلية السياسات النقدية.

فرضية الدراسة:

«يؤثر الشمول المالى على اتجاهات السياسات النقدية أثناء الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن صدمات العرض فى الاقتصاد المصري»

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحقق من صحة فرضية الدراسة من خلال الاجابة على السؤال الأتى:

إلى أي مدى يؤثر الشمول المالى على اتجاهات السياسات النقدية أثناء الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن صدمات العرض فى الاقتصاد المصرى ؟

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتحليل اتجاهات صدمات العرض الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2005 إلى 2018 ، مع تحليل كل من اتجاهات مؤشرات الشمول المالى المتاحة فى تلك الفترة واتجاهات السياسات النقدية للوقوف على مدى تأثير الشمول المالى فى اتجاهات السياسات النقدية أثناء صدمات العرض.

وبناءً على ذلك تقسم الدراسة إلى الأجزاء الآتية :

1- مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشراته

- مفهوم الشمول المالى.
- الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالى.
- مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية.
- مؤشرات الشمول المالي العالمية.

2- الشمول المالى فى مصر

3 - الآثار الاقتصادية للشمول المالي

4- آليات تأثير الشمول المالى على اتجاهات السياسة النقدية

5- الشمول المالى والسياسة النقدية فى مصر

6- النتائج والتوصيات

1-مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشراته

1/1 مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية ، بما فى ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، وخدمات الدفع والتحويل ، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان ؛ لتفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الاسعار نسبياً، مما يؤدى إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.[1]

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)الشمول المالي بأنه: «العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة فى الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي. وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي».

كما تعرف مجموعة العشرين G20 -والتحالف العالمي للشمول المالي- AFI على أنه «الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.»

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء- CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه: «وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام فى بيئة منظمة تنظيماً جيدا.[2]"

وتعرف الاونتكاد الشمول المالي على أنه : نسبة من يستخدم الخدمات المالية من أفراد وشركات ، وهو يشير الى حالة يتمتع فيها جميع البالغين فى سن العمل بفرصة

1 أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ،«العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي»، صندوق النقد العربي ، 2015، ص4.
2 المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) متاح على:
https//microfinancegateway.org/ar/topics/الشمول-المالي

الحصول فعلياً على خدمات الائتمان والادخار والتأمين وسداد المدفوعات عن طريق مقدمي الخدمات الرسميين (تقديم خدمات مناسبة للعميل بطريقة مسؤلة وبتكلفة معقولة وثابتة)[1].

2/1 -الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي

انشأت مجموعة العشرين - G20 فى اجتماعها المنعقد فى Seoul عام 2009 الشراكة العالمية للشمول المالي- GPFI لمواجهة تحدٍ عالمي يتمثل فى ضمان الدمج المالي للمستبعدين من النظام المالي الرسمي فى سن العمل.

وفى عام 2010 اعتمد قادة مجموعة العشرين فى قمة (Toronto) خطة عمل طموحة للشمول المالى يشرف على تنفيذها الشراكة العالمية للشمول المالي- GPFI والتي تعد منصة شاملة لجميع بلدان مجموعة العشرين والبلدان المهتمة من خارج مجموعة العشرين ، وأصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة العمل بشأن الشمول المالي ، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين(التحالف العالمي من أجل الشمول المالي - AFI ، والفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء CGAP - ، ومؤسسة التمويل الدولية- IFC، ومجموعة البنك الدولي ومنتدى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمة التعاون والتنمية- OECD وتحالف The Better Than Cash Alliance والصندوق الدولي للتنمية الزراعية- IFAD) .[2]

3/1-مبادئ مجموعة العشرين G – 20 لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

إعتمدت مجموعة العشرين - G20 فى قمة تورنتو عام 2010 تسعة مبادئ للشمول المالي والتي تساعد الدول على تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتمثلت هذه المبادئ فى الآتي[3] :

- **القيادة :** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة فى التخفيف من حدة الفقر.

1 الاونتكاد ، تأثير إمكانية الوصول الى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية ، التمكن الاقتصادي للنساء والشباب ،جنيف ، نوفمبر 2014 ، ص.6.

2 See: GPFI
https://www.gpfi.org/about-gpfi

3 See:
- G.20 , Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion .
https://www.gpfi.org

- **التنوع** : تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار مناسبة، مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، فى ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات .
- **التطوير** : استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف فى البنية التحتية .
- **الحماية** : وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك فى إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين .
- **التمكين** : العمل على محو الأمية المالية للأفراد ، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع .
- **التعاون** : خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية فى إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية ، والعمل على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية .
- **المعرفة** : الإستفادة من قواعد البيانات المطورة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة ، وتقييم مدى التقدم فى الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى .
- **التناسب** : بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة فى القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- **إطار العمل**: الأخذ فى الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

4/1- مؤشرات الشمول المالي العالمية

اتفق قادة مجموعة العشرين- G20 مع الشراكة العالمية- GPFI فى قمة Los Cabos فى يونيو 2012 على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي والتي

تم تطويرها سواء بالإضافة أو التنقيح فى قمة الصين عام 2016 لتعكس انتشار الخدمات المالية الرقمية، بما فى ذلك المدفوعات التي تتم عن طريق الحسابات، والإنترنت، والهواتف المحمولة.

وتركز هذه المؤشرات على قياس ثلاثة عناصر أساسية وهى[1] :

1. الحصول على الخدمات المالية.
2. استخدام الخدمات المالية.
3. جودة الخدمات المالية .

اولا : الوصول للخدمات المالية

يشير هذا العنصر إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية الرسمية مع سهولة الوصول إليها بتكلفة معقولة .

وتستخدم المؤشرات الآتية فى قياس الوصول إلى الخدمات المالية :

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلى لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون فى الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.
- عدد وكلاء خدمات المدفوعات لكل 100.000 من البالغين والتي تشمل وكلاء البنوك والمؤسسات الاخرى التى تتلقى الودائع والشركات المتخصصة كشركات تحويل الأموال ومصدري النقود الإلكترونية.
- عدد منافذ وكيل شبكات الهواتف الخلوية (الموبايل) لكل 100.000 من البالغين.
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز جوال أو الدخول إلى الإنترنت فى المنزل.

1 G.20, Financial Inclusion Indicators, Global Partnership for Financial Inclusion, 2016. https://www.gpfi.org/sites/default/files/Indicators%20note_formatted.pdf

- عدد بطاقات السحب الآلي Debit cards لكل 1000 من البالغين.
- النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها وسيلة لتحويل المدفوعات إلكترونياً عند نقاط البيع.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية:

يشير عنصر استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المصرفية، وتستخدم المؤشرات الآتية فى قياسه:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة وثائق التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع الرقمية (عبر الهاتف والإنترنت والبطاقة المصرفية وتلقى الرواتب والتحويلات الحكومية عبر الحسابات المصرفية).
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التى تتلقى أو ترسل المدفوعات الرقمية عبر الحسابات المصرفية.

ثالثا: جودة الخدمات المالية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية

المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة فى السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وتستخدم المؤشرات الآتية فى قياس جودة هذه الخدمات[1]:

القدرة على تحمل التكاليف

يقيس هذا المؤشر تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض

وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جار أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

الشفافية

يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس فى اللغة، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية فى بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

الراحة والسهولة

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول و الراحة فى استخدام الخدمات المالية ، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

1 Alliance for Financial Inclusion ",Indicators of the Quality Dimension of Financial Inclusion" , Guideline Note No. 22 , August 2016 , p.p.2-3https://afi-global.org/sites/default/files/publications/2016-08/Guideline%20Note-22%20FID-Quality.pdf

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه فى الانتظار فى الطابور فى فروع المؤسسات المالية.

- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء فى الاصطفاف فى فروع المؤسسات المالية والبنوك.

حماية المستهلك

ينظر هذا المؤشر فى القوانين والأنظمة المصمم ؛ لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.

- مدى إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية وحلها فى غضون شهرين على الاقل.

- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

التثقيف المالي

عرفت منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- OECD والشبكة الدولية للتثقيف المال- INFE المنبثقة عنها بأن التثقيف المالي هو "العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا فى حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم".[1]

ويقيس مؤشر التثقيف المالى المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم وذلك من خلال:

---

1 امانة مجلس محافظى البنوك العربية ومؤسسة النقد العربية، متطلبات تبنى إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالى، مرجع سابق ذكره،ص2.

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية ، مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.

- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر.

المديونية (السلوك المالي)

تعتبر المديونية سمة مهمة للعميل فى النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون عن السداد ضمن فترة زمنية معينة وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.

- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن ، إما بالاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، أو بيع الأصول ، أو قرض بنكي.

العوائق الائتمانية

لا يشمل الشمول المالي فقط استخدام الخدمات المالية ، ولكنه يمنح أيضاً العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الإدارية فى المناطق الحضرية (على الأقل ثلاثة أفرع مالية رسمية).

- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

- مدى وجود عوائق أو نقص فى المعلومات حول الأسواق.

2 - الشمول المالي فى مصر

هناك تحسن فى مؤشرات الشمول المالي فى مصر خلال الفترة من 2011 إلى 2017 كما هو موضح بالجدول رقم 1 إلا أنها أقل مقارنة بمعدلات الدول ذات الدخل أقل من المتوسط والمعدلات العالمية، وهو ما أكدته دراسة صادرة من بنك التنمية الأسيوى عام 2015[1] والتى استخدمت مؤشرًا مركبًا لترتيب دول العالم فى درجة الشمول

1 Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr ," Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia", ADB Economics Working Paper Series No. 426 , 2015,p.7

المالى اعتماداً على خمسة مؤشرات فرعية مستخلصة من بيانات البنك الدولى عام 2014 لـ 176 دولة وهى (عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ ، عدد أجهزة الصراف الآلى لكل 1000 بالغ ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 100000 بالغ ،عدد المودعين بالبنوك التجارية لكل 100000 بالغ ، نسبة القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى) واحتلت مصر مركزاً متأخراً وهو 122 من أصل 176.

وبتحليل بيانات مؤشرات الشمول المالى الموضحة فى الجدول رقم 1 [1] نجد تحسن فى مؤشر ملكية الحسابات المصرفية من 9.7% عام 2011 إلى 32.8% عام2017 ولكن هذا التحسن أقل مقارنة بمؤشر الدول ذات الدخل أقل من المتوسط والمؤشر العالمى والذي بلغ 57.8% و 68.5%على التوالي عام 2017، كما تحسن مؤشر ملكية الحسابات فى مؤسسات مالية من 9.7% عام 2011 الى 32.1% عام 2017 وهو أقل من مؤشر الدول ذات الدخل أقل من المتوسط ، والمؤشر العالمى والذي بلغ 56.1% و67.1% على التوالى عام 2017، وتحسن مؤشر ملكية حسابات خدمات الدفع بالهاتف المحمول من 1.1 % عام 2014 الى 1.8% عام 2017 إلا أنه أقل من مؤشر الدول ذات الدخل أقل من المتوسط ، والمؤشر العالمى والذي بلغ 5.3% و 4.4%عام 2017 على التوالي.

كما حدث تحسن فى مؤشر المدفوعات الرقمية المقدمة أو المستلمة من 7.9% عام 2014 الى 22.8% عام 2017 إلا أنه أقل من مؤشر الدول ذات الدخل أقل من المتوسط والمؤشر العالمى والذي بلغ 19.7% و41.5%عام 2017 على التوالي وتحسن مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدم بطاقة ائتمان من 7.7% عام 2014 الى 8.8 عام 2017 مقترباً من متوسط الدول ذات دخل أقل من المتوسط الذى بلغ9.8% إلا أنه مازال بعيداً عن المؤشر العالمى والذي بلغ 22.5% عام 2017.

1 World bank, The Little Data Book on Financial Inclusion, 2018.
https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/countrybook/Egypt%2C%20Arab%20Rep..pdf

جدول رقم 1 مؤشرات الشمول المالي فى مصر 2011-2017

المؤشر		التاريخ	مصر	متوسط الدول ذات دخل أقل من المتوسط	المتوسط العالمى
ملكية الحسابات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة		2017	32.8	57.8	68.5
		2014	14.1	41.9	62.0
		2011	9.7	28.9	50.6
ملكية الحسابات المصرفية فى مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة		2017	32.1	56.1	67.1
		2014	13.7	40.6	61.2
		2011	9.7	28.9	50.6
ملكية حسابات خدمات الدفع بالهاتف المحمول كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة		2017	1.8	5.3	4.4
		2014	1.1	3.2	2.2
المدفوعات الرقمية فى العام الماضي (٪ من سن 15 +)	المدفوعات الرقمية المقدمة أو المستلمة	2017	22.3	29.2	52.3
		2014	7.9	19.7	41.5
الادخار فى العام الماضي (٪ من سن 15 +)	تم الحفظ فى مؤسسة مالية	2017	6.2	15.9	26.7
		2014	4.1	14.4	27.3
الائتمان فى العام الماضي (٪ من 15 عاما فأكثر)	اقترضت من مؤسسة مالية أو استخدمت بطاقة ائتمان	2017	8.8	9.8	22.5
		2014	7.7	10.0	22.3

Source: World bank, The Little Data Book on Financial Inclusion, 2018

هذا التحسن السابق فى مؤشرات الشمول المالي جاء نتيجة لمجموعة من الجهود والإجراءات التى تبنتها الدولة على المستوى التشريعي والمؤسسي بالإضافة الى جهود البنك المركزي على المستوى المصرفي.

اولاً : جهود الدولة على المستوى التشريعي والمستوى المؤسسي للتوسيع من دائرة الشمول المالى فى مصر:

- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات عام 2017 والذي يهدف إلى العمل على خفض استخدام النقد خارج القطاع المصرفي ، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية فى الدفع بديلاً عنه ، وتطوير نظم الدفع القومية وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها ؛ من أجل خلق نظم آمنة ذات كفاءة وفاعلية ، والعمل على تحقيق الشمول المالي ؛ بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين فى النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي

إلى القطاع الرسمي ، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية، وحماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع، وتحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها[1].

- **صدور القانون رقم 141 لسنة 2014 الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر(الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي يكون ضمن أغراضها تقديم التمويل للغير)** وفى ضوء هذا القانون تم إنشاء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي وحدة مستقلة ذات طابع خاص منشأة بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لنص المادة (12) من القانون 141 لسنة 2014 الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، ولها مجلس أمناء ممثل فيه الوزارات والجهات المعنية وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 160 لسنة 2014 ، كما تم تأسيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وفقاً لنص المادة (18) من القانون 141 لسنة 2014 والذي يضم الجهات العاملة فى نشاط التمويل متناهي الصغر ، والذي يختص بتقديم التوصيات وزيادة الوعى وتبنى المبادرات الداعمة للنشاط وتنمية مهارات العاملين بالمجال.[2]

وقد وصل إجمالي الجهات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر إلى 728 تخدم نحو 1.8 مليون عميل بمحفظة إجمالية تصل إلى حوالي 4 مليار جنيها فى عام 2016.[3]

ثانياً: أطلق البنك المركزي المصري عدة مبادرات وتعليمات لدعم مفهوم الشمول المالي وذلك على النحو التالي:

- **مبادرة تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة**

من خلال إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة 10% وذلك فى حدود ما يتم منحه لتشجيعها على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت بدءاً من يناير 2009.

1 البنك المركزي المصري. "كتاب دوري بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات وما نتج عنه بشأن خفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع بالهاتف المحمول". خطابات دورية ،7 يونيه 2017.

2 . الجريدة الرسمية، ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، العدد46 ،13 نوفمبر 2014.

3 البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2016، ص31.

كما تم إلزام البنوك بتخصيص 20% من محفظتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال 4 سنوات من تاريخ صدور التعليمات فى 2016، ومنح الشركات والمنشآت الصغيرة تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض 5%(عائد بسيط متناقص)[1] ومنح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل فى مجالي الزراعة والصناعة تمويل متوسط وطويل الأجل بسعر عائد منخفض 7%، فضلاً عن تخصيص 5 مليارات جنيه للبنوك لتمويل آلات ومعدات لمدة سداد 10 سنوات، ويستفيد العميل منها مرة واحدة بحد أقصى 40 مليون جنيه[2].

- **مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل**

طرح البنك المركزي فى فبراير 2014 مبادرة التمويل العقاري التي تم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليار جنيه مصري للبنوك[3]، تم زيادتها إلى 20 مليار جنيه فى 2017 وذلك على شرائح لمدة حدها الأقصى 20 سنة يتم توجيهها للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل، وذلك بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب لتلك الفئات.[4]

- **قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول**

أصدر البنك المركزي المصري قواعد بشأن تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول فى فبراير 2010 ، كحجر أساس فى تحقيق الشمول المالي بهدف تنظيم عمليات التحويل النقدي من خلال الهواتف المحمولة.

وقد بدأت هذه الخدمة فى بداية عام 2014 من قبل ثلاثة بنوك ؛ حيث جذبت حوالى 1.5 مليون مستخدم عن طريق طرح خدمات مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير وشراء السلع والخدمات، وفى عام 2016 أصدر البنك المركزي تحديثاً للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول والتي تمثل حزمة متكاملة جديدة من القواعد والإجراءات المنظمة لهذا النوع من الخدمات، كما أصدر قواعد مبسطة للتعرف على العملاء، وأتاحت التعليمات والقواعد الجديدة استخدام

1 البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، خطابات دورية 11 يناير 2016.
2 البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة فى قطاعي الصناعة والزراعة"، خطابات دورية 22 فبراير 2016.
3 البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل"، خطابات دورية 19 فبراير 2014.
4 البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة"، خطابات دورية 8 اكتوبر 2017.

البنوك للوكلاء فى العديد من الخدمات أهمها تقديم إجراءات التعرف على الهوية مثل فروع شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات الأهلية المانحة لذات النوع من التمويل فضلاً عن تفعيل خدمة التشغيل البيني، وهو ما انعكس على النمو السنوى لعدد حسابات الهاتف المحمول بالخدمة ؛ حيث وصل عدد الحسابات إلى 8 مليون حسابًا بمعدل نمو 65% بنهاية مايو 2017 مقارنة بـ مايو 2016.[1]

- **القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت:**

أصدر البنك المركزي المصري فى نوفمبر 2014 القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت فى القطاع المصرفي ، والتي حددت الحد الأدنى المقبول لتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت بطريقة آمنة ؛ إذ أن تلك الضوابط تضمن خضوع كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية لسلسلة دقيقة من الإجراءات ، ومراحل التدقيق للتأكيد على سلامة المعاملات المصرفية.[2]

- **التعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك:**

أصدر البنك المركزي تعليمات تشجيع البنوك للتوسع فى فتح وكالات أو فروع صغيرة ، وتقديم خدماتها للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية، وبالتالي تحقيق اتساع فى دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع فى شرائح المجتمع فى المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها ، وتتضمن هذه التعليمات تخفيض قيمة رأس المال المطلوب لدى فتح فروع جديدة أخذاً فى الاعتبار المناطق الجغرافية المختلفة حيث يخصص 5 مليون جنيه مصرى من رأس المال الأساسى للبنك لكل وكالة أو فرع صغير داخل القاهرة الكبرى ، و2 مليون جنية خارج القاهرة ومليون فى محافظات الوجه القبلي.[3]

- **الحماية المالية للمستهلك المصرفي:**

يعمل البنك المركزي على تعزيز مبدأ الحماية المالية للمستهلك المصرفي ومبدأ الإفصاح والشفافية عند تعامل البنوك مع عملائها وضرورة قيام البنوك بالإفصاح الكامل لعملائها عن معدلات العائد وأسعار الخدمات المصرفية التي تقدمها، بما يشمل الإفصاح عن معدلات العائد السنوية الفعلية على الودائع والقروض ، وإطلاع

1 البنك المركزي المصري ، "تقرير الاستقرار المالي "،2016،ص33.
2 البنك المركزي المصري ،، كتاب دوري بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت،، خطابات دورية،9 نوفمبر 2014.
3 البنك المركزي المصري ،، كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك،، خطابات دورية،8 ديسمبر 2014.

العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، كما يعمل على إصدار تعليمات رقابية شاملة للحماية المالية للمستهلك بالقطاع المصرفي ، والتي تهتم بالعمل على إنشاء وحدات مستقلة ونزيهة لدى البنوك للتعامل مع شكاوى العملاء بشفافية وسهولة.

- **تطوير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية:**

- تعتبر الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية أحد الوسائل المهمة لدعم مفهوم الشمول المالى ، وذلك من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية للشرائح المستخدمة لتلك الخدمة، أخذا فى الاعتبار الآتى:

- وضع إطار عمل يتم من خلاله توجيه البنوك بشأن تنفيذ الضوابط الأمنية على المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الإدارة الفعالة المرتبطة بذلك ضمن إطار سليم من الحوكمة.

- وضع إجراءات رقابية تتضمن سياسات الترخيص والرقابة الميدانية والمكتبية وتقييم الطرف الثالث (إن وجد) .

- وضع قواعد لمختلف المنتجات المصرفية الإلكترونية مثل الخدمات المصرفية باستخدام المحمول وماكينة الصراف الآلي ATM والخدمات المصرفية باستخدام الهاتف كجزء من الإطار العام.[1]

- **الاهتمام بنشر الوعى والتثقيف المالي**

أسند البنك المركزي للمعهد المصرفي المصري مهمة التنسيق فى شأن إعداد الإستراتيجية القومية للتثقيف المالي بمشاركة أعضاء لجنة تسيير الأعمال من الأطراف المرتبطة ، وفى إطار ذلك تم إنشاء لجنة لوضع وصياغة استراتيجية وطنية للتثقيف المالي تهدف إلى زيادة الوعى المالي للمصريين وتعزيز قدرتهم على الفهم الجيد للمنتجات والخدمات المالية، واتخاذ القرارات المالية السليمة وفقا لاحتياجاتهم المختلفة ، وتضم هذه اللجنة عدد من الجهات المعنية مثل البنك المركزي، وهيئة الرقابة المالية وجامعة القاهرة وغيرها من الأطراف المعنية الأخرى بموضوع التثقيف المالي وذلك برئاسة المعهد المصرفي المصري.[2]

---

1 البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2014، ص96.

2 See: Habib Attia and Helen Engelhardt," **Financial Education Initiatives in the Arab Region**" , Arab Monetary Fund and Internationale Zusammenarbeit , December 2016 , p.p.24-32.

3-الآثار الاقتصادية للشمول المالي

- للشمول المالي تأثير على النمو الاقتصادي : حيث إن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع ،ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي : لأنه بدون وصول الخدمات المالية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات : نظراً لضعف مواردها الذاتية.[1]

- للشمول المالى دور فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد أظهرت البحوث والدراسات أهمية تحسين وصول التمويل والخدمات المالية لفئات المجتمع فى معالجة الاختلالات فى عدالة توزيع الدخل و الحد من الفقر ، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى سبيل المثال نجد أن الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع المتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة 50% ، كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية فى دفع المعونات الاجتماعية فى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب 80%، كما يسهم توسيع إنتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها فى انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمى .

- يسهم الشمول المالي فى تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تشجيع فئات المجتمع المختلفة على المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي ، وهو ما ينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات[2] : لأن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً : حيث أظهرت إحدى الدراسات أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاث إلى ثمان نقاط فى المائة[3]. كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية ، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة

1 أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ،توسيع فرص الوصول الى التمويل والخدمات المالية فى الدول العربية ودور المصارف المركزية ،، صندوق النقد العربى ،اكتوبر 2012، ص 5.

2 بنك الكويت الدولى ،، الشمول المالي فى دولة الكويت ،، وحدة البحوث ،مايو 2015 ،ص3.

3 Han, Rui, and Martin Melecky.."Financial Inclusion for Financial Stability: Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis." Policy Research Working Paper 6577, World Bank, Washington ,2013,p.6.

مصدرا مستقرا للتمويل فى حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.[1]

- ولكن على الجانب الآخر يمكن للمستويات المرتفعة للغاية من الاشراك المالي أن تضر بالاستقرار المالي من خلال تشجيع سلوكيات ، مثل : الإقراض غير المسؤول من جانب المؤسسات المالية التي تقدم قروضا دون النظر فى المخاطر بالعناية الواجبة وخاصة فى الدول التى تعانى من ضعف الرقابة ، ولذلك نجد أن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بخلاف الائتمان مثل حسابات الدفع والادخار لا تضر بالاستقرار المالي -على سبيل المثال عن طريق ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك ، والهواتف الذكية ، كما أن زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التأمين لا تضر بالاستقرار المالي.[2]

- للشمول المالي دور فى التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال، والناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية ليتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري ، وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار حيث إن نفاذ الأسر إلى خدمات الادخار واستثمار الثروة عبر القطاع المالي يمكنهم من التخفيف من حدة التغيرات التي تعترض الدخل الجاري والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم بما يقلل من التقلبات فى مستويات الاستهلاك، فى حين أن نفاذ المشروعات للتمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيولة وبالتالي تقليل التقلبات فى مستويات الاستثمار[3].

4- آليات تأثير الشمول المالى على اتجاهات السياسة النقدية

للشمول المالي تأثير على السياسة النقدية ، وذلك من خلال عمله على توسيع قاعدة العناصر الاقتصادية داخل النظام المالي ، هو ما يؤثر على حجم وسرعة نفاذ تأثيرات السياسة النقدية ، فقد يؤدي استبعاد غالبية السكان من التمويل الرسمي

1 أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، مرجع سابق ذكره، ص 6.

2 Sahay, Ratna, and others." Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?" IMF Staff Discussion Note 15/17. International Monetary Fund, Washington, DC,2015,p.p.16-18.

3 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2012، ص 208.

إلى حدوث تشوهات فى مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ، بالإضافة الى أن السياسة النقدية تهتم بضبط معدلات التضخم بجانب بعض الاهتمام بتقلبات الناتج ، وخاصة أثناء الاضطرابات الاقتصادية والتي يبتعد فيها معدل التضخم عن المعدل المستهدف ، ويبتعد الناتج الحالي عن مستواه المحتمل ، وتندرج هذه الاضطرابات فى فئتين عريضتين:

- الأولى : اضطرابات تحرك الناتج والتضخم فى نفس الاتجاه صعوداً أو هبوطاً معا (صدمات الطلب) ، والتى تؤثر على جانب الاستهلاك مثل الصدمات الناتجة عن التغيرات الكبيرة فى السياسة المالية ، سواء فى الإنفاق الحكومي أومعدلات الضرائب، والصدمات الناتجة عن التغيرات الكبيرة فى السياسة النقدية ، سواء فى عرض النقود أو سعر الفائدة، والتغيرات فى سعر الصرف، والتغيرات فى الإنفاق الخاص أو الاستثماري أو الاستهلاكي.[1]
- الثانية : اضطرابات تحرك الناتج والتضخم فى اتجاهات متعاكسة (صدمات العرض) التي تؤثر مباشرة فى جانب الإنتاج ، مثل الصدمات الناتجة عن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والحروب والثورات والنزاعات الإقليمية ، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام ، أو تغير مصادر التوريد وارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة والمواد الخام ، مثال على ذلك حدوث انخفاض غير متوقع فى المعروض من النفط يؤدي إلى زيادة فى معدلات التضخم وارتفاع تكلفة الإنتاج مما يحد من مستوى الإنتاج.

وفى ظل هذا النوع من الصدمات(صدمات العرض) يواجه صناع السياسات خياران ، إما إبقاء التضخم قريباً من هدفه وبالتالي تقليل فجوة التضخم (أو إبقاء الناتج قريباً من الإمكانات) وبالتالي تقليل فجوة الناتج .

وهذا التباين بين تلقيل فجوة التضخم وتقليل فجوة الناتج يشبه مجموعة الخيارات الممكنة للسياسات ، والتي يعبر عنها ما يعرف بمنحنى تايلور كما هو فى الشكل رقم1 والذي يعرض مجموعة من الخيارات يمكن أن تختار منها السلطات النقدية نقطة تتطابق مع تفضيلاتهم النسبية ؛ لاستقرار التضخم واستقرار الناتج[2].

1 جيهان محمد السيد ويناس فهمى حسين، أثر الأزمات الاقتصادية الكلية فى سوق العمل فى الاقتصاد المصري، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 71 صيف 2015 ص46.

2 See: Cecchetti and Schoenholtz , Monetary policy and financial inclusion, June 22, 2015. https://www.moneyandbanking.com/commentary/2015/6/22/monetary-policy-and-financial-inclusion

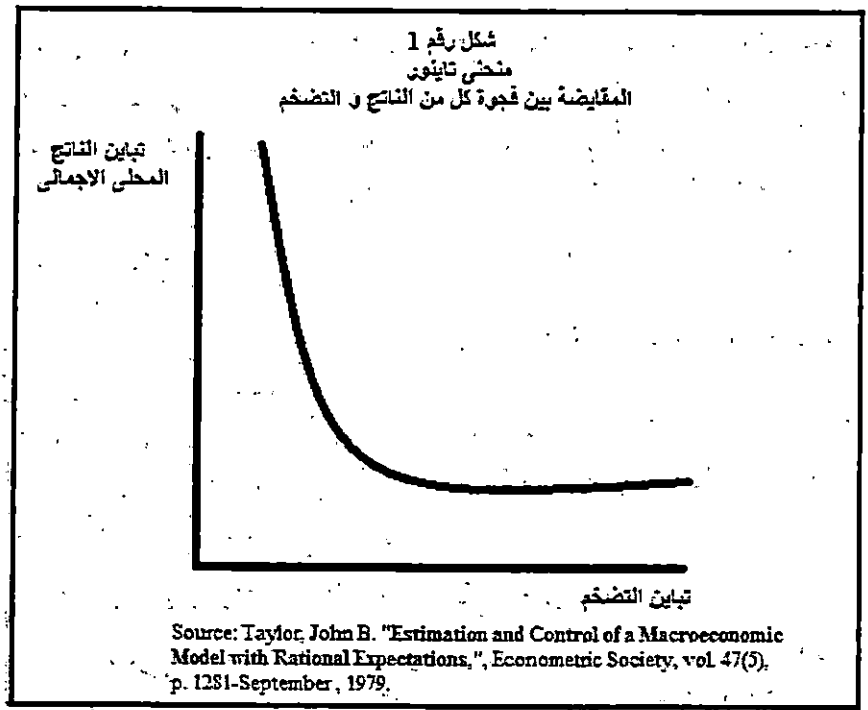

Source: Taylor, John B. "Estimation and Control of a Macroeconomic Model with Rational Expectations,", Econometric Society, vol. 47(5), p. 1281-September, 1979.

وفى ضوء ما سبق نجد أن درجة التباين فى الاختيارات بين درجة تقلب معدلات التضخم والناتج المحلى الإجمالي تتأثر بمدى اتساع الشمول المالي ليضم شريحة كبيرة من العناصر الاقتصادية داخل الدولة ، والسبب هو أن واضعي السياسات النقدية يأخذون فى الحسبان بشكل مناسب قدرة السكان على تسهيل استهلاكهم فى مواجهة صدمات الدخل غير المتوقعة والمؤقتة اعتماداً على المدخرات أو الأقتراض وهو ما يتطلب سهولة النفاذ إلى الخدمات المالية و المصرفية وبدون ذلك، قد يلتمس الشخص المعونة من العائلة والأصدقاء، ولكن القدرة على الحفاظ على الإنفاق عندما ينخفض الدخل مؤقتاً ستكون محدودة، وبعبارة أخرى فإن الأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى النظام المالي هم فى وضع أفضل لمواجهة الصدمات العابرة للدخل مقارنة بالأشخاص الذين ليسوا كذلك[1].

1 Aaron Mehrotra and James Yetman," **Financial inclusion and optimal monetary policy**", BIS Working Papers No 476, December 2014,p.6.

وبالتالي كلما انخفض مستوى الشمول المالي فى بلد ما، ينبغي أن يحاول واضعوا السياسات الحد من تقلبات الإنتاج، أي أنه عندما يكون الأفراد أقل قدرة على استخدام النظام المالي لتيسير الاستهلاك ، كلما زاد الوزن النسبي الذي ينبغي أن يضعه صُناع السياسات على استقرار فجوة الناتج بالنسبة لاستقرار التضخم.

واجمالاً يمكن القول ، أن السياسة النقدية تركز على الاستقرار فى معدلات التضخم على حساب تقلبات الناتج إلى حد ما عندما تكون نسبة المشمولين مالياً كبيرة ، فهم قادرون على مواجهة التقلب جزئياً فى الناتج ، ولكنهم أقل قدرة على تأمين الخسائر في الرفاهة ، بسبب تقلب الأسعار ، بينما فى حالة زيادة نسبة المستبعدين تركز السياسة النقدية على الاستقرار فى معدلات الناتج على حساب التقلبات فى معدلات التضخم إلى حد ما فهم غير قادرين على تأمين تكاليف الرعاية الاجتماعية فى حالة تقلب الناتج.

5-الشمول المالى والسياسة النقدية فى مصر

أسند قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزى المصرى وضع وتنفيذ السياسة النقدية ، على أن يكون استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسى لهذه السياسة متقدماً على غيره من الأهداف ، وفى ضوء ذلك يلتزم البنك المركزى المصرى فى المدى المتوسط بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم تسهم فى بناء الثقة والمحافظة على معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو الاقتصادي ومن هنا نجد أن السياسة النقدية تهتم بضبط معدلات التضخم ، بجانب بعض الاهتمام بتقلبات الناتج ، وخاصة أثناء الاضطرابات الاقتصادية والتي يبتعد فيها معدل التضخم عن المعدل المستهدف ، ويبتعد الناتج الحالي عن مستواه المحتمل بسبب صدمات الطلب والتى تحرك الناتج والتضخم فى نفس الاتجاه ، أو بسبب صدمات العرض والتى تحرك الناتج والتضخم فى اتجاهات متعاكسة ، وهنا تواجه السلطات النقدية اختياراً بين إبقاء التضخم قريباً من هدفه أو إبقاء الإنتاج قريباً من الإمكانات ، وأشرنا فيما سبق إلى أن درجة التباين فى الاختيارات بين درجة تقلب معدلات التضخم والناتج المحلى الإجمالي تتأثر بمدى اتساع الشمول المالي ، فكلما انخفض مستوى الشمول المالي فى بلد ما كلما زاد الوزن النسبي الذي ينبغي أن يضعه صُناع السياسات على استقرار فجوة الناتج بالنسبة لاستقرار التضخم.

وفى هذا الإطار تعرض الاقتصاد المصرى فى الفترة من 2005 الى 2018 للعديد من صدمات العرض كما يأتى:

صدمة عرض فى الفترة من مارس2008 الى سبتمبر 2008 بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء والوقود وانعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم فى مصر من 6.6% خلال الربع الثانى من 2008/2007 قبل الصدمة لتصل الى 22.4% فى الربع الأول من عام 2009/2008 فى نهاية الصدمة ،وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 7.6% خلال الربع الثانى من 2008/2007 قبل الصدمة لتصل الى 5.7% فى الربع الأول من عام 2009/2008 فى نهاية الصدمة كما هو موضح فى الجدول رقم 2 ، وفى مواجهة ذلك اتخذت السياسة النقدية فى ذلك الوقت اتجاها نحو التشدد والانكماش اذ رفع البنك المركزى المصرى سعر الإيداع لليلة واحدة من 8.75% الى 11.5% وسعر الإقراض لليلة واحدة من 10.75 % الى13.5%.

جدول رقم 2 صدمة عرض فى الاقتصاد المصرى مارس 2008- سبتمبر2008

السنوات	سعر الإيداع لليلة واحدة %	سعر الإقراض لليلة واحدة %	معدل التضخم*	معدل نمو الناتج المحلى*	نوع الصدمة الاقتصادية	اتجاهات السياسة النقدية
سبتمبر 2007	8.75	10.75	8.4	6.9		
ديسمبر 2007	8.75	10.75	6.6	7.6		
مارس 2008	8.75	10.75	13.3	7.4	صدمة عرض ارتفاع فى معدلات التضخم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود	سياسات نقدية انكماشية ركزت على الاستقرار فى معدلات التضخم على حساب التقلبات فى معدلات النمو
يونيو 2008	10.5	12.5	18.8	7		
سبتمبر 2008	11.5	13.5	22.4	5.7		
ديسمبر 2008	11.5	13.5	19.6	4.6		
مارس 2009	10	12	13.3	4.3		
يونيو 2009	9	10.5	10.6	4.6		

* بيان ربع سنوى

المصدر: مجلة البنك المركزى المصرى -أعداد مختلفة

وفى هذه الصدمة نجد أن معدلات التضخم والنمو فى اتجاهات متعاكسة اذ ارتفع معدل التضخم بنسب بلغت 240% ، وانخفضت معدلات النمو بنسب بلغت 25% واتجهت السياسة النقدية نحو التشدد ؛ ليرتفع سعر الإيداع لليلة واحدة بنسب بلغت 31% وهنا نجد أن السياسة النقدية ركزت على الاستقرار فى معدلات التضخم على حساب التقلبات فى معدلات الناتج .

وبتحليل مؤشرات الشمول المالى المتاحة عن تلك الفترة كما هو موضح فى الجدول رقم 3 نجد الآتى:

جدول رقم 3 مؤشرات الشمول المالى فى مصر 2007 الى2009

السنة	المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	المتوسط العالمى	الإيداع بالبنوك التجارية لكل 1000 بالغ	المتوسط العالمى	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ	المتوسط العالمى	عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل 100000 بالغ	المتوسط العالمى
2007	50.96	-----	366.0	-------	4.12	10.72	5.30	25.61
2008	66.48	-----	374.99	708.48	4.35	10.67	6.32	27.33
2009	67.98	-----	365.54	755.34	4.47	10.84	7.51	27.86

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

هناك تحسن نسبى فى بعض المؤشرات مقارنة بالفترات السابقة ، حيث حدث تحسن فى مؤشر المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ ، ليرتفع من 51.96 لكل 1000 بالغ عام 2007 الى 66.48 لكل 1000 بالغ عام 2008 ، وحدث تحسن بسيط عام 2009 ليرتفع الى 67.98 لكل 1000 بالغ.

تحسن مؤشر الإيداع بالبنوك التجارية لكل 1000 بالغ ليرتفع من 366 عام 2007 الى 374.99 عام 2008 وانخفض إلى 365.45 لكل 1000 بالغ عام 2009 وهو مؤشر منخفض بنسبة 51.6 % مقارنة بالمتوسط العالمى والذي بلغ 755.34 لكل 1000 بالغ عام 2009.

تحسن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ ليرتفع من 4.12 فرع عام 2007 إلى 4.47 فرع عام 2009 إلا أنه أقل بنسبة 58.7% مقارنة بالمتوسط العالمى والذي بلغ 10.84 فرع عام 2009.

تحسن فى مؤشر عدد فروع ماكينات الصرف الآلى لكل 100000 بالغ ، ليرتفع من 5.30 فرع عام 2007 الى 6.32 فرع عام 2008 ثم ارتفع إلى 7.51 فرع عام 2009 ولكنه أقل مقارنة بالمتوسط العالمى بنسبة 73% والذي بلغ 27.86 فرع لكل 100000 بالغ عام 2009.

2- صدمة عرض فى عام 2011 على أثر الاضطرابات السياسية التى تسببت فيها ثورة وأحداث 25 يناير والتى صاحبها انخفاض كبير فى معدلات النمو خلال الربع الثالث من عام 2011/2010 إلى(-3.8%) مقارنة 5.7% فى الربع الثانى عن نفس الفترة وارتفعت فيها معدلات التضخم لتصل إلى 11.9% خلال الربع الثانى عن نفس الفترة وواجه البنك المركزى هذه الصدمة بسياسات حيادية رغم تحرك معدلات التضخم إلى أعلى إلا أن لجنة السياسات النقدية رأت أن تباطؤ نمو الاقتصاد المحلى قد يقلل من المخاطر التصاعدية المستقبلية المحيطة بالتضخم.

جدول رقم 4 صدمة عرض الاقتصاد المصرى الربع الثالث والرابع من عام 2011

السنوات	سعر الإيداع لليلة واحدة %	سعر الاقراض لليلة واحدة %	معدل التضخم*	معدل نمو الناتج القومى*	نوع الصدمة الاقتصادية	اتجاهات السياسة النقدية
سبتمبر 2010	8.25	9.75	10.7	5.5		
ديسمبر 2010	8.25	9.75	10.5	5.7		
مارس 2011	8.25	9.75	11	-3.8	صدمة عرض ثورة واحداث 25 يناير	سياسات نقدية حيادية ركزت على الاستقرار فى معدلات النمو على حساب التقلبات فى معدلات التضخم
يونيو 2011	8.25	9.75	11.9	0.3		
سبتمبر 2011	8.25	9.75	9	0.3		
ديسمبر 2011	9.25	10.25	8.5	0.4		
مارس 2012	9.25	10.25	8.9	5.2		
يونيو 2012	9.25	10.25	8.1	3.3		

* بيان ربع سنوى

المصدر: مجلة البنك المركزى اعداد مختلفة

وفى هذه الصدمة نجد أن معدلات التضخم والنمو فى اتجاهات متعاكسة ، إذ ارتفع معدل التضخم بنسب بلغت 13.3% وانخفضت معدلات النمو بنسب بلغت 166.6% واتجهت السياسة النقدية نحو الحياد ، حيث تم تثبيت سعر الإيداع لليلة واحدة عند8.25% وسعر الإقراض لليلة واحدة عند 9.75% ، وهنا نجد أن

السياسة النقدية ركزت على الاستقرار فى معدلات النمو على حساب التقلبات فى معدلات التضخم

وبتحليل مؤشرات الشمول المالى المتاحة عن تلك الفترة كما هو موضح فى الجدول رقم 5 نجد الأتى:

جدول رقم 5 مؤشرات الشمول المالى فى مصر 2010الى 2011

السنة	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ*	المتوسط العالمى	عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل 100000 بالغ*	المتوسط العالمى	المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	المتوسط العالمى	الايداع بالبنوك التجارية لكل 1000 بالغ *	المتوسط العالمى
2010	4.50	10.81	8.44	29.15	76.19	-----	357.77	802.48
2011	4.51	11.21	9.01	30.17	75.52	-----	352.84	818.13

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

- تحسن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ تحسناً طفيفاً ليرتفع من 4.5 فرع عام 2010 إلى 4.51 فرع عام 2011 إلا أنه أقل بنسبة 59.7% مقارنة بالمتوسط العالمى . والذي بلغ 11.21 فرع عام 2011.
- حدث تحسن فى مؤشر عدد فروع ماكينات الصرف الآلى لكل 100000 بالغ ليرتفع من 8.44 فرع عام 2010 إلى 9.01 فرع عام 2011 وهو مؤشر منخفض بنسبة 67.8 % مقارنة بالمتوسط العالمى والذي بلغ 30.17 لكل 100000 بالغ عام 2011.
- حدث انخفاض طفيف فى مؤشر المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ لينخفض من 76.17 لكل 1000 بالغ عام 2010 الى 75.52 لكل 1000 بالغ عام 2011 .
- تحسن مؤشر الإيداع بالبنوك التجارية لكل 1000 بالغ ليرتفع من 357.77 عام 2010 الى 374.99 عام 2011 وهو مؤشر منخفض مقارنة بالمتوسط العالمى بنسبة 56.8% والذي بلغ 818.13 لكل 1000 بالغ عام 2011.

3- صدمة عرض على أثر ثورة وأحداث 30 يونيو 2013 والاضطرابات السياسية التى سبقتها إذ ارتفعت معدلات التضخم خلال الربع الرابع من عام 2013/2012 من 7.4% فى الربع الثالث من نفس العام قبل بدء الصدمة الى 11.7%

فى الربع الثانى من عام 2014/2013 وانخفضت معدلات النمو الى 2% قبل بدأ الصدمة إلى 1.6% عن نفس الفترة. ، وقابل البنك المركزى هذه الصدمة بسياسة نقدية توسعية لمواجهة انخفاض معدلات النمو إذ انخفض سعر الإيداع لليلة واحدة من 9.75% الى 8.25% وسعر الإقراض لليلة واحدة من 10.75% الى 9.25% كما هو موضح بالجدول رقم 6.

جدول رقم 6 صدمة عرض الاقتصاد المصرى مارس - ديسمبر 2013

السنوات	سعر الايداع لليلة واحد %	سعر الاقراض لليلة واحدة %	معدل التضخم*	معدل نمو الناتج القومى*	نوع الصدمة الاقتصادية	اتجاهات السياسة النقدية
سبتمبر 2012	9.25	10.25	6.3	2.9		
ديسمبر 2012	9.25	10.25	5.2	2.2	صدمة عرض ثورة وأحداث 30 يونيو	سياسات نقدية توسعية ركزت على الاستقرار فى معدلات النمو على حساب التقلبات فى معدلات التضخم
مارس 2013	9.75	10.75	7.4	2		
يونيو 2013	9.75	10.75	8.7	1.7		
سبتمبر 2013	8.75	9.75	10.1	1.6		
ديسمبر 2013	8.25	9.25	11.7	1.6		
مارس 2014	8.25	9.25	10.3	3.5		
يونيو 2014	8.25	9.25	8.5	5.1		

* بيان ربع سنوى .

المصدر: مجلة البنك المركزى ،أعداد مختلفة.

وفى هذه الصدمة نجد أن معدلات التضخم والنمو فى اتجاهات متعاكسة إذ ارتفع معدل التضخم بنسب بلغت 58% وانخفضت معدلات النمو بنسب بلغت 20% . واتجهت السياسة النقدية نحو التوسع : لينخفض سعر الإيداع لليلة واحدة بنسب بلغت 15% ، وهنا نجد أن السياسة النقدية ركزت على الاستقرار فى معدلات النمو على حساب التقلبات فى معدلات التضخم .

وبتحليل مؤشرات الشمول المالى المتاحة عن تلك الفترة كما هو موضح فى الجدول رقم 7 نجد الآتى:

جدول رقم7 مؤشرات الشمول المالى فى مصر 2012الى 2015

السنة	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ	المتوسط العالمى	عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل 100000 بالغ	المتوسط العالمى	المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	المتوسط العالمى	الايداع بالبنوك التجارية لكل 1000 بالغ	المتوسط العالمى
2012	4.47	11.14	10.10	33.28	76.21	132.29	369.74	781.35
2013	4.47	11.85	10.73	36.29	103.95	137.06	421.88	837.41
2014	4.48	12.14	11.85	36.45	98.33	-------	431.02	946.10
2015	4.53	11.55	13.45	40.25	99.64	--------	440.38	1045.05

المصدر: قاعدة البنك الدولى

شهد مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ ثبات بين عامى 2012و2013 والذي بلغ 4.47 فرع عام 2013 إلا أنه أقل بنسبة 62.2% مقارنة بالمتوسط العالمى والذي بلغ 11.85 فرع عام 2013.

تحسن مؤشر عدد فروع ماكينات الصرف الآلى لكل 100000 بالغ ليرتفع من 10.1 فرع عام 2012 الى 13.45 فرع عام 2015 ، ولكنه أقل مقارنة بالمتوسط العالمى بنسبة 66.5% والذي بلغ 40.45 لكل 100000 بالغ عام 2015 .

حدث تحسن فى مؤشر المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ ليرتفع من 76.21 لكل 1000 بالغ عام 2012 إلى 103.95 لكل 1000 بالغ عام 2013 وعلى الرغم من تحسنه إلا أنه أقل من المتوسط العالمى بنسبة 24% الذى بلغ 137.06 لكل 1000 بالغ عام 2013.

تحسن مؤشر الإيداع بالبنوك التجارية لكل 1000 بالغ ليرتفع من 369.74 عام 2012 الى 440.38 لكل 1000 بالغ عام 2015 وهو مؤشر منخفض بنسبة 57.8% مقارنة بالمتوسط العالمى والذي بلغ 1045.05 لكل 1000 بالغ عام 2015.

نخلص من التحليل السابق إلى أن الاقتصاد المصرى مر بعدد من صدمات العرض فى الفترة من 2005 الى 2018 كانت فيها معدلات التضخم ومعدلات النمو فى اتجاهات متعاكسة .

وواجهت السلطات النقدية هذه الصدمات أحياناً بسياسة إنكماشية لمواجهة الارتفاع فى معدلات التضخم بنسب كبيرة عندما حدث انخفاض فى معدلات النمو بنسب صغيرة وأحياناً أخرى بسياسات توسعية لمواجهة الانخفاض الكبير فى معدلات النمو على الرغم من استمرار إرتفاع معدلات التضخم فى هذه الحالات .

وإذا نظرنا فى مؤشرات الشمول المالي المتاحة خلال الفترة من 2005 الى 2018 نجد أنها مؤشرات ضعيفة ، وان كانت تتحسن ، ولكن بنسب صغيرة، وهو ما يعنى زيادة الوزن النسبي الذي ينبغي أن يضعه صناع السياسات على استقرار فجوة الناتج بالنسبة لاستقرار التضخم ، وهو ما ظهر بوضوح فى صدمتى العرض التى حدثت فى 2011 و2013 ، بسبب الثورات والاضطرابات السياسية والتى صاحبها انخفاض كبير فى معدلات النمو وارتفاع فى معدلات التضخم حيث ركزت السياسة النقدية خلال الصدمتين على الاستقرار فى معدلات النمو على حساب التقلبات فى معدلات التضخم ، لأنه فى حالة زيادة نسبة المستبعدين مالياً تركز السياسة النقدية على الاستقرار فى معدلات الناتج على حساب التقلبات فى معدلات التضخم إلى حد ما فهم غير قادرين على تأمين تكاليف الرعاية الاجتماعية فى حالة تقلب الناتج.

6- نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي : وهو إلى أي مدى يؤثر الشمول المالى على اتجاهات السياسات النقدية أثناء الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن صدمات العرض فى الاقتصاد المصرى ؟

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتحليل اتجاهات صدمات العرض الاقتصادية العديدة التي مر بها الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2005 إلى 2018 مع تحليل كل من اتجاهات مؤشرات الشمول المالى المتاحة فى تلك الفترة ، واتجاهات السياسات النقدية للوقوف على مدى تأثير الشمول المالى فى اتجاهات هذه السياسات أثناء صدمات العرض .

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :

تركز السياسة النقدية على الاستقرار فى معدلات التضخم على حساب تقلبات الناتج إلى حد ما عندما تكون نسبة المشمولين مالياً كبيرة ، فهم قادرون على مواجهة التقلب جزئياً فى الناتج ، ولكنهم أقل قدرة على تأمين الخسائر فى الرفاهة بسبب تقلب الأسعار، بينما فى حالة زيادة نسبة المستبعدين مالياً تركز السياسة النقدية على الاستقرار فى معدلات الناتج على حساب التقلبات فى معدلات التضخم إلى حد ما فهم غير قادرين على تأمين تكاليف الرعاية الاجتماعية فى حالة تقلب الناتج ، ومن هنا نجد أن ضعف مؤشرات الشمول المالى فى الاقتصاد المصرى أدى الى اتجاه السياسات النقدية عند صدمات العرض التى انخفضت فيها معدلات النمو بنسب كبيرة مع ارتفاع فى معدلات التضخم إلى التركيز على الاستقرار فى معدلات الناتج على حساب التقلبات فى معدلات التضخم **وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة والتى نصت على أن للشمول المالى تأثيرا على اتجاهات السياسات النقدية أثناء الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن صدمات العرض فى الاقتصاد المصرى.**

7-التوصيات

تعانى مصر من ضعف مؤشرات الشمول المالى مقارنة بمؤشرات الدول النامية والمؤشرات العالمية ، وفى ظل ما يمكن أن يتعرض له الاقتصاد المصرى من اضطرابات اقتصادية ناتجة عن صدمات العرض بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً : نتيجة الاضطرابات المحيطة بمنطقة الخليج العربى والحروب التجارية التى بدأت تظهر بوادرها بين الدول الأوروبية وأمريكا من جهة والصين وأمريكا من جهة أخرى، وهو ما قد يدفع فى اتجاه ارتفاع معدلات التضخم مصحوبة بانخفاض فى معدلات النمو فى الاقتصاد المصرى ، وفى ظل ما توصلت له الدراسة من أن للشمول المالى تأثيرا على اتجاهات السياسات النقدية أثناء الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن صدمات العرض يجب العمل على سرعة اتساع دائرة المشمولين مالياً فى مصر من خلال الآتى:

- مراجعة حزمة قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتى تميل نحو التشديد والتقيد وهو ما يتعارض مع حاجة الشمول المالى للتبسيط والتيسير ورفع القيود.

- وضع خطة واضحة تعمل على دفع المصارف والمؤسسات المالية الى الاهتمام بصغار المدخرين والمستثمرين ، والعمل على جذبهم خاصة مع ضعف جاذبية هذا القطاع من المدخرين في ظل توافر قنوات مضمونة ومجزية لتوظيف أموال تلك المصارف والمؤسسات خاصة من خلال تمويل الدين العام فى مصر.
- مراجعة النظم واللوائح والقوانين المنظمة للنشاط المصرفى والمالى ، كى تتناسب مع احتياجات وظروف قطاع كبير من الأنشطة غير الرسمية وغير المسجلة ، والتى قدرتها بعض الدراسات 40% من الناتج المحلى ، وهو ما يساعد على دمج هذه الأنشطة فى القطاع الرسمى الأمر الذى يحسن من فاعلية السياسات النقدية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

1- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ،« العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي»، صندوق النقد العربي، 2015.

2-أمانة مجلس محافظي البنوك العربية ومؤسسة النقد العربية، «متطلبات تبنى إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالى» صندوق النقد العربى، 2015.

3- أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية،« توسيع فرص الوصول الى التمويل والخدمات المالية فى الدول العربية ودور المصارف المركزية»، صندوق النقد العربى، اكتوبر 2012.

4-الاونكتاد،« تأثير إمكانية الوصول الى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية ؛ التمكين الاقتصادي للنساء والشباب» ،جنيف، نوفمبر 2014.

5-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، «فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية »،صندوق النقد العربي، 2012.

6- بنك الكويت الدولى،« الشمول المالي فى دولة الكويت» ، وحدة البحوث،مايو 2015.

7-جيهان محمد السيد وايناس فهمى حسين، «أثر الأزمات الاقتصادية الكلية فى سوق العمل فى الاقتصاد المصري»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد71 صيف 2015 .

8-هاني جنينة، «ملامح خطة عمل لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري،» مجلة المصرفيون ،اكتوبر 2017.

9-البنك المركزي المصري، « كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة»، خطابات دورية،8 اكتوبر 2017.

10-البنك المركزي المصري ، « كتاب دوري بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات وما نتج عنه بشأن خفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع بالهاتف المحمول»، خطابات دورية ، 7 يونية 2017.

11-البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة فى قطاعي الصناعة والزراعة"، خطابات دورية،22 فبراير 2016.

12-البنك المركزي المصري،« كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، خطابات دورية،11 يناير 2016.

13-البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي عامى 2014،2016.

14- البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك"، خطابات دورية،8 ديسمبر 2014.

15-البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل»، خطابات دورية،19 فبراير 2014.

16-البنك المركزي المصري، « كتاب دوري بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت »، خطابات دورية،9 نوفمبر 2014.

17 - الجريدة الرسمية ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، العدد46 ،13 نوفمبر 2014.

مراجع باللغة الانجليزية

-1 Alliance for Financial Inclusion "**Indicators of the Quality Dimension of Financial Inclusion**" , Guideline Note No. 22 , August 2016. Available at:

-2https://afi-global.org/sites/default/files/publications/2016-08/Guideline%20Note-22%20FID-Quality.pdf

Aaron Mehrotra and James Yetman," **Financial inclusion and optimal monetary policy**", BIS Working Papers No 476, December 2014.

-3 Cecchetti and Schoenholtz, **Monetary policy and financial inclusion**, June 22, 2015. Available at:

https://www.moneyandbanking.com/commentary/2015/6/22/monetary-policy-and-financial-inclusion

-4 Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr ," **Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia**", ADB Economics Working Paper Series No. 426 , 2015.

-5 G.20. **Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion.**

Available at: https://www.gpfi.org

-6 G.20. Financial Inclusion Indicators , Global Partnership for Financial Inclusion, 2016. Available at: https://www.gpfi.org/sites/default/files/Indicators%20note_formatted.pdf

7 -Habib Attia and Helen Engelhardt," **Financial Education Initiatives in the Arab Region**" . Arab Monetary Fund and Internationale Zusammenarbeit , December 2016.

8 - Han, Rui, and Martin Melecky.,"**Financial Inclusion for Financial Stability: Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis.**" Policy Research Working Paper 6577. World Bank, Washington, 2013.

9 - Sahay, Ratna, and others. 2015. **"Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?"** IMF Staff Discussion Note 15/17 .International Monetary Fund, Washington, DC.2015.

10 - Taylor, John B. **"Estimation and Control of A Macroeconomic Model with Rational Expectations,"** Econometrica, Econometric Society, vol. 47(5), p. 1281-September, 1979.

11 - World bank, **The Little Data Book on Financial Inclusion**. 2018.

Available at:

https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/countrybook/Egypt%2C%20Arab%20Rep..pdf

Financial Inclusion and its Impact on Monetary Policy

The Case of Egypt

Dr . Ashry Mohamed Aly Ahmed

Abstract

The monetary policy is concerned with adjusting inflation rates, and but it pays attention to the fluctuations of output, especially during economic crises, in which inflation rate moves away from the target rate; while current output is far away from the potential level and this is because of the demand shocks which raise output and inflation in the same direction; or because the supply shocks which raise output and inflation in opposite directions. So, the monetary authorities face a choice between keeping inflation close to the target or keeping output close to potential.

In these choices, degree of variation in these choices is affected by the range of the extension of financial inclusion. The lower the level of the financial inclusion in a country, the greater the relative weight that policymakers should place on stabilizing output gap for inflation stability. The greater the percentage of inflation, the more monetary policy will focus on the stability of inflation at the expense of output fluctuations.

So this study aims at answering the following question: How far does the financial Inclusion affect on the monetary policy trends during the economic crisis resulting from the supply shocks in the Egyptian economy ?

In order to achieve this objective, the study has analyzed the trends of many economic shocks which faced the Egyptian economy from 2005 to 2018, analyzing both the trends of the financial inclusion indicators available in that period and the trends of the monetary policy to determine the impact of the financial inclusion on the trends of these policies during the supply shocks.

Finally, the study has concluded that the weak indicators of the financial inclusion in the Egyptian economy led to trend the monetary policies in the supply shocks in which the rates of growth decreased significantly with the rise in inflation to focus on the stability of the output rates at the expense of fluctuations in inflation rates.

Keywords: Monetary Policy; Financial Inclusion ; demand shocks ; supply shocks ; inflation rates ; fluctuations of output.